

رأينا

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لشركة التصنيع الوطنية ("الشركة") وشركائها التابعة (مجتمعين "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

ما قمنا بمراجعتنا

تتألف القوائم المالية الموحدة للمجموعة مما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، التي تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة.

نعتمد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

الاستقلال

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق")، المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

منهجنا في المراجعة

نظرة عامة

يتضمن الأمر الرئيسي للمراجعة ما يلي:

- تقييم استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية ومشروع تحت التنفيذ.

في إطار عملية تصميم مراجعتنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. بالتحديد، أخذنا بعين الاعتبار الاجتهادات التي اتخذتها الإدارة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي شملت وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. كما هو الحال في جميع عمليات مراجعتنا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، ويشمل ذلك من بين أمور أخرى النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن غش.

لقد قمنا بتصميم نطاق عملية مراجعتنا بهدف تنفيذ أعمال كافية تمكننا من إبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، وقطاع الأعمال الذي تزاوّل المجموعة نشاطها فيه.

منهجنا في المراجعة (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة

إن الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي، وفقاً لتقديرنا المهني، كانت لها أهمية كبيرة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وتم التطرق إلى هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند إبداء رأينا حولها، لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

كيف عاجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة

الأمر الرئيسي للمراجعة

تقييم استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية ومشروع تحت التنفيذ

قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

تقييم مدى معقولية تحديد الإدارة لمؤشرات الانخفاض في القيمة، والتي تتضمن تقييم تصميم ووضع ضوابط الرقابة الرئيسية على عمليات تقييم انخفاض القيمة والتي تتضمن تحديد مؤشرات الانخفاض في القيمة وتقدير المبالغ القابلة للاسترداد للموجودات أو لوحدات توليد النقد حيث تم تحديد مؤشرات الانخفاض في القيمة.

تقييم المنهجية المستخدمة من قبل الإدارة لتقدير القيمة في الاستخدام إلى جانب مدى ملاءمة بيانات المدخلات المستخدمة في نماذج التدفقات النقدية المخصومة.

التحقق من الدقة الحسابية لنماذج التدفقات النقدية المخصومة والمستخدم في حساب القيمة في الاستخدام.

ما يتعلق بأحد الشركات الزميلة التي تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية - ترونوكس، قمنا أيضاً باختبار معقولية الافتراضات الرئيسية المستخدمة في نموذج التدفقات النقدية المخصومة مثل هوامش الأرباح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء، التي تم تقديرها بناءً على توقعات الأطراف الخارجية للصناعة، والنظر في النتائج التاريخية. علاوة على ذلك، قمنا بتعيين خبير التقييم الداخلي لدينا لمساعدتنا في تقييم منهجية احتساب القيمة في الاستخدام ومدى معقولية معدلات الخصم ومعدلات النمو النهائية المقترضة في النموذج.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، كان لدى المجموعة استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية بمبلغ ١١,٧٦٥ مليون ريال سعودي ومشروع تحت التنفيذ بمبلغ ١,٦٠٢ مليون ريال سعودي.

تقوم الإدارة بإجراء تقييم في كل فترة تقرير للنظر فيما إذا كانت هناك أي أحداث أو ظروف (مؤشرات الانخفاض في القيمة) تشير إلى أن القيمة الدفترية لهذه الموجودات أو وحدات توليد النقد قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، تقوم الإدارة بتقدير المبالغ القابلة للاسترداد للموجودات ذات الصلة أو وحدات توليد النقد لتسجيل نفقات الانخفاض في القيمة المتعلقة بها.

يتطلب من الإدارة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة في الاستخدام أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف الاستبعاد، أيهما أعلى، أن تحدد ثم تقدر المبالغ القابلة للاسترداد للموجودات أو وحدات توليد النقد التي تنتمي لها الموجودات. ترتكز المبالغ القابلة للاسترداد، في حالة كونها القيمة في الاستخدام، على وجهة نظر الإدارة عن المدخلات الأساسية مثل النمو المستقبلي للأعمال في الفترة المتوقعة وكذلك ظروف السوق الخارجية ومعدلات النمو النهائية ومعدلات الخصم الأنسب.

تقييم استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية ومشروع تحت التنفيذ (تتمة)

فيما يتعلق بالمشروع تحت التنفيذ - مصهر سلاجر، قمنا أيضاً باختبار مدى معقولية الافتراضات الرئيسية المستخدمة في نموذج التدفقات النقدية المخصومة مثل التوقيت والتكاليف المتوقعة لتحقيق العمليات المستدامة لمصهر سلاجر بجانب التدفقات النقدية المتوقعة وشروط اتفاق الخيار.

تنفيذ تحليلات الحساسية حول الافتراضات الرئيسية المستخدمة في احتساب القيمة في الاستخدام من أجل تقييم الأثر المتوقع لنطاق من النتائج المحتملة.

النظر في مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة.

- إن الموجودات أو وحدات توليد النقد المحددة والتي تنتمي إليها الموجودات، حيث حددت الإدارة مؤشرات الانخفاض في القيمة والتي تم تركيز إجراءاتنا للمراجعة عليها، تتضمن الآتي:

- فيما يتعلق بإحدى الشركات الزميلة التي تمت المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية - ترونوكس، قررت المجموعة أن القيمة القابلة للاسترداد كانت أعلى من القيمة الدفترية وبالتالي لم يتم إثبات خسارة انخفاض في القيمة في القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

- فيما يتعلق بالمشروع تحت التنفيذ - مصهر سلاجر، تنوي المجموعة بيع المصنع بمجرد اكتماله واستيفائه لمعايير تشغيل معينة. قررت المجموعة أن المبلغ القابل للاسترداد لمصهر سلاجر كانت أقل من القيمة الدفترية مما أدت إلى خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ ٢٢٢ مليون ريال سعودي تم إثباتها في القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

اعتبرنا هذا أمر رئيسي للمراجعة نظراً للحكم المستخدم في تحديد مؤشرات الانخفاض في القيمة والتعقيد الكامن في تقدير المبلغ القابل للاسترداد.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٥-١٢ حول القوائم المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية المتعلقة بالانخفاض في قيمة هذه الموجودات، والإيضاح رقم ٦ بشأن الإفصاح عن الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة، والإيضاحين ٩ و ١٢-١ بشأن الإفصاح عن الأمور المتعلقة بالانخفاض في قيمة الموجودات المعنية أو وحدات توليد النقد.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى التقرير السنوي، لكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا حولها، والتي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نندي أي نوع من أنواع التأكيد حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

وفيما لو استنتجنا، عند قراءة التقرير السنوي، أنه يحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ومتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لتنتمكن من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تنو الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي لجنة المراجعة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، سنكتشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

تقرير المراجع المستقل إلى السادة/ مساهمي شركة التصنيع الوطنية المحترمين (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بعملية المراجعة للمجموعة، ونظل المسؤولين الوحيدين عن رأينا.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

كما نقدم للمكلفين بالحوكمة بياناً نوضح فيه أننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية المناسبة المتعلقة بالاستقلال، ونقوم بإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وإن لزم الأمر، التصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة عنها، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت لها أهمية كبيرة خلال عملية مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية ولذلك هي الأمور الرئيسية للمراجعة. تم توضيح هذه الأمور في تقريرنا باستثناء ما تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العام عنه أو إذا قررنا - في حالات نادرة جداً - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يؤدي إلى نتائج سلبية تفوق منافع المصلحة العامة من هذا الإفصاح.

برايس وترهاوس كوبرز



بدر ابراهيم بن محارب
ترخيص رقم ٤٧١

٨ شعبان ١٤٤٤ هـ
(٢٨ فبراير ٢٠٢٣)

Report of the Audit Committee to
the General Assembly of the
National Industrialization Company

TASNEE

For the Fiscal Year 2022

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة

لشركة التصنيع الوطنية

التصنيع

عن العام المالي ٢٠٢٢م

Introduction

مقدمة

This report presents the most notable activities carried out by the Audit Committee during year 2022, as per the mandated responsibilities in the charter of the Audit Committee of the National Industrialization Company, which was approved by the General Assembly on April 25th, 2019, and was prepared in accordance with the requirements of the Companies' Law and the Corporate Governance Regulations issued by the Capital Market Authority.

يتناول هذا التقرير أهم الأعمال التي قامت بها لجنة المراجعة خلال العام ٢٠٢٢م حسب المهام والمسؤوليات المناطة في لائحة عمل لجنة المراجعة لشركة التصنيع الوطنية المعتمدة من قبل الجمعية العامة بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٩م والتي تم إعدادها وفقاً لمتطلبات نظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية.

The most notable activities conducted by the committee during the year 2022.

أهم الأعمال والأنشطة التي قامت بها اللجنة خلال عام ٢٠٢٢.

In 2022, the Audit Committee of the National Industrialization Company held (5) meetings to discharge its responsibilities in accordance with the Charter approved by the General Assembly, while considering the current three-year term committee has started on July 6th, 2022, until July 5th, 2025:

عقدت لجنة المراجعة لشركة التصنيع الوطنية خلال العام ٢٠٢٢م (٥) اجتماعات لتنفيذ المهام الموكلة اليها حسب اللائحة المعتمدة من الجمعية، علماً أنه تم تشكيل أعضاء لجنة المراجعة لدورة المجلس الممتدة لفترة ثلاث سنوات ميلادية من ٦ يوليو ٢٠٢٢م وحتى ٥ يوليو ٢٠٢٥م:

| الخامس بتاريخ | الرابع بتاريخ | الثالث بتاريخ | الثاني بتاريخ | الأول بتاريخ | طبيعة العضوية | اسم العضو |
|-------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|---------------|-----------------------------|
| 5 th Meeting | 4 th Meeting | 3 rd Meeting | 2 nd Meeting | 1 st Meeting | Nature | Name |
| 2022/12/28 | 2022/10/30 | 2022/08/03 | 2022/04/26 | 2022/03/08 | | |
| ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | رئيس اللجنة | أ. سامي بن عبدالعزيز الشنبر |
| | | | | | Chair | Sami Abdulaziz Al Sheniber |
| ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | عضو | أ. بدر بن علي الدخيل |
| | | | | | Member | Badr Ali Al Dakhil |
| ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | ✓ | عضو | أ. مصعب بن سليمان المهيدب |
| | | | | | Member | Musab Suleiman Al Muhaidib |
| ✓ | ✓ | ✓ | - | - | عضو | أ. ماهر بن سعد العياضي |
| | | | | | Member | Maher Saad Al Aiyadhi |

* His membership in the committee as an independent member began with the current term of the Board of Directors on July 6th, 2022.

* بدأت عضويته في اللجنة كعضو مستقل بداية الدورة الحالية لمجلس الإدارة بتاريخ ٦/٧/٢٠٢٢م.

- The Audit Committee reviewed the company's quarterly and annual financial statements, where important matters were discussed with the Finance Function and the External Auditors, reviewing comparisons, verifying the reasons for variances, the adequacy of disclosures, the extent of application of accounting policies and standards, examining all relevant aspects, and obtaining the External Auditors' confirmation regarding the level of cooperation of Senior Management in terms of submitting all the required documents and addressing their inquiries, and after discussion and confirmation by the External Auditors that there are no material observations affecting the fairness of the financial statements, the Committee expressed its opinion and recommendations to the Board of Directors for approval.
- قامت لجنة المراجعة بدراسة القوائم المالية الربعية والسنوية للشركة حيث تم مناقشة المسائل الهامة مع الإدارة المالية والمراجعين الخارجيين واستعراض المقارنات والتحقق من أسباب التغيرات المؤثرة وكفاية عمليات الإفصاح ومدى تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية وبحث كافة الجوانب ذات الصلة والحصول على افادة المراجعين الخارجيين بشأن تعاون الإدارة العليا من ناحية تقديم جميع المستندات المطلوبة والاجابة على استفساراتهم وبعد المناقشة وتأكيدهم المراجعين الخارجيين على عدم وجود ملاحظات جوهرية تؤثر على عدالة القوائم المالية، أبدت اللجنة رأيها وتوصياتها إلى مجلس الادارة بالموافقة عليها.
- Review the reports submitted by the External Auditor and convening with them regarding the audit plan to verify their independence and the effectiveness of the audit activities and addressing inquiries and ensuring there are no obstacles affecting the progress of their activities.
- دراسة ومناقشة التقارير المقدمة من المراجع الخارجي والاجتماع معه بخصوص خطة المراجعة من أجل التحقق من استقلاليتة ومدى فعالية أعمال المراجعة والإجابة على استفساراته والتأكد من عدم وجود أي معوقات قد تؤثر على سير أعماله.
- Monitoring the Progress of implementation of the approved Internal Audit Plan for 2022, and discuss the periodic reports submitted by the Internal Audit Department on the results of their activities and follow up on the implementation of corrective measures.
- متابعة تنفيذ خطة المراجعة الداخلية للعام ٢٠٢٢م المعتمدة من قبل اللجنة ومناقشة التقارير الدورية المقدمة من الإدارة العامة للمراجعة الداخلية عن نتائج أعمالها ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية.
- Review and approval of the Internal Audit strategy and plan for year 2023, which was prepared according to an assessment of the risks that the company's businesses and activities may be exposed to.
- مناقشة واعتماد إستراتيجية وخطة المراجعة الداخلية للعام ٢٠٢٣م والتي تم إعدادها حسب تقييم المخاطر التي قد تتعرض لها أعمال وأنشطة الشركة.

- مراجعة العروض المقدمة من مكاتب المراجعة لبحث ومراجعة حسابات الشركة الموحدة الربع سنوية والسنوية للعام ٢٠٢٢م والربع الأول للعام ٢٠٢٣م وتقييمها فنياً وتجارياً والتوصية للمجلس بالموافقة والرفع للجمعية العامة على المرشحين التالية أسماءهم مكتب ارنتست ويونغ (أي واي) ومكتب برايس ووتر هاوس كوبرز (بي دبليو سي) ومكتب الفوزان وشركاه (كي بي ام جي) ومكتب د. محمد العمري وشركاه (بي دي او) لاختيار أحدهم.

The results of the annual review of the effectiveness of internal control procedures and the committee's opinion on the adequacy of the company's internal control systems for the fiscal year ending on December 31st, 2022.

The company maintains an independent Internal Audit Department, which is functionally affiliated to the Audit Committee, and fulfills its responsibilities in accordance with the approved Internal Audit Charter. The Internal Audit Department conducted its activities during the year in accordance with the risk-based Internal Audit Plan prepared based on the important risks, which was approved by the Audit Committee at the beginning of the year and helps achieving the company's objectives and protect its value. A number of Internal Audit Reviews were performed with the aim of determining the efficiency and effectiveness of the internal control system and procedures.

نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية ورأي اللجنة في مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية في الشركة للعام المالي المنتهي في ٣١/١٢/٢٠٢٢م.

لدى الشركة إدارة عامة للمراجعة الداخلية مستقلة تتبع فنيا مباشرة للجنة المراجعة وتقوم بتنفيذ مهام عملها وفقاً للاتحة المراجعة الداخلية المعتمدة. حيث قامت الإدارة العامة للمراجعة الداخلية بتنفيذ جميع أعمالها خلال العام وفقاً لخطة المراجعة الداخلية المعدة على أساس أهم المخاطر والتي تم اعتمادها من قبل لجنة المراجعة في بداية العام، مع تركيزها على الأنشطة والعمليات ذات المخاطر العالية بما يساعد في تحقيق أهداف الشركة وحماية أصولها حيث تم تنفيذ عدد من عمليات المراجعة الداخلية بهدف تحديد مدى كفاءة وفاعلية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية.

Internal Audit discussed the observations and shared them with the relevant departments in the company to develop the necessary corrective action plans. It followed up on the implementation as per the agreed target. Internal Audit periodically updated the status for review by the Audit Committee, indicating substantial residual challenges and risks that can arise.

The Audit Committee has reviewed the internal control and audit procedures within the limits of the planned activities that had been evaluated by the Internal Audit Department and after discussion with the company's management and the External Auditor on the quarterly and annual business results, the Audit Committee can provide reasonable assurance about the effectiveness of the internal control systems in the company. Nothing has transpired that should be disclosed or believed to be a fundamental weakness or defect in the internal control systems, policies and procedures of the company, bearing in mind that this does not serve as an absolute assurance of the effectiveness of controls as no system of control provide such assurance a complete degree of reliability. Finally, there are no recommendations from the Audit Committee that conflict with the decisions of the Board of Directors during year 2022.

وتم مناقشة وإرسال نتائجها إلى الإدارات والقطاعات ذات العلاقة في الشركة من أجل دراسة ومعالجة الملاحظات والتوصيات ووضع الإجراءات التصحيحية اللازمة ومتابعة تنفيذها وإقفالها وفق التواريخ المتفق عليها مع الإدارات ذات العلاقة والرفع إلى لجنة المراجعة بشكل دوري بتقارير محدثة توضح ما تم إنجازه مع التحديات والمخاطر التي قد تنشأ من عدم إقفال تلك الملاحظات والتوصيات.

اطلعت لجنة المراجعة على إجراءات الضبط والتدقيق الداخلي في حدود المهام والأعمال المخططة والمحدودة التي تم اختبارها من قبل إدارة المراجعة الداخلية وبعد المناقشة مع الشركة ومراجع الحسابات الخارجي على نتائج الأعمال الربع سنوية والسنوية. فإن لجنة المراجعة يمكنها إعطاء تأكيد معقول عن فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة ولم يتبين لها وجود ما ينبغي الإشارة إليه أو يُعتَقَد معه وجود ضعف أو خلل جوهري في أنظمة وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة علماً بأنه لا يمكن إعطاء تأكيد على فاعلية أية نظام للضبط والرقابة الداخلية بدرجة تامة من الموثوقية ولا توجد توصيات من لجنة المراجعة تتعارض مع قرارات مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٢م.

Please accept our sincere greetings and appreciation.

Committee Chairman

Sami Abdulaziz Al Sheniber

وتقبلوا خالص التحية والتقدير،

رئيس اللجنة

سامي بن عبدالعزيز الشنiber

التاريخ: ١٤٤٤/٠٨/١٣ هـ
الموافق: ٢٠٢٣/٠٣/٠٥ م

الموقرين

السادة/ مساهمي شركة التصنيع الوطنية

الموضوع: توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين مراجع الحسابات لعام ٢٠٢٣ م.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نفيد المساهمين الكرام بموافقة مجلس الإدارة على توصية لجنة المراجعة بشأن ترشيح مكتب لمراجعة حسابات الشركة حيث تم دعوة المكاتب المحاسبية أدناه لتقديم العروض لفحص ومراجعة حسابات الشركة وقوائمها المالية الموحدة للعام المالي ٢٠٢٣ م وفحص الربع الثاني والثالث من العام ٢٠٢٣ م، والربع الأول من العام ٢٠٢٤ م، حيث تم استلام العروض وتم تقييمها فنياً وتجارياً وفقاً للإجراءات المتبعة والتي من أهمها سمعة واستقلالية المكتب والجودة والموثوقية وعدد فريق العمل وسنوات الخبرة ووضوح المنهجية المتبعة وإلمام المراجع بطبيعة أعمال الشركة في الفترات السابقة والأتعاب، وتمت موافقة اللجنة على اختيار أحد المرشحين التالية أسماؤهم حسب أعلى تقييم:

| مكتب المراجعة | إجمالي الأتعاب (بالريال) | نسبة التقييم |
|---------------------------------------|--------------------------|--------------|
| مكتب برايس ووترهاوس كوبرز (PWC) | ٨٤٢,٨٠٠ | ٪٩٦ |
| مكتب الدكتور محمد العمري وشركاه (BDO) | ٨٢١,٢٥٠ | ٪٩٠ |

وبناءً على ذلك، وافق مجلس الإدارة على التوصية بعرض مكاتب المراجعة أعلاه على الجمعية العامة للتصويت على اختيار المراجع الخارجي من بين المرشحين أعلاه وتحديد أتعابه.

مع خالص التحية،

رئيس مجلس إدارة شركة التصنيع الوطنية

المهندس/ مبارك بن عبدالله الخفرة

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: 1444/07/24هـ

الموافق: 2023/02/15م

الموقرين

السادة/ مساهمي شركة التصنيع الوطنية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: الأعمال والعقود التي تتضمن مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة

بناء على متطلبات المادة (71) من نظام الشركات في المملكة العربية السعودية، والتي تتطلب أن يُبلغ عضو مجلس الإدارة المجلس بما له من مصلحة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، يود مجلس الإدارة إبلاغ جمعيتكم الموقرة بأنه قد تقرر لدى مجلس إدارة شركة التصنيع الوطنية ("الشركة")، وجود مصلحة مباشرة للدكتور/ طلال بن علي الشاعر نائب رئيس المجلس، والمهندس/مبارك بن عبدالله الخفرة، رئيس المجلس، وذلك بخصوص الآتي:

1- إبرام أحد الشركات التابعة لشركة التصنيع الوطنية، وهي شركة التصنيع الوطنية لتسويق البتروكيماويات، شركة ذات مسؤولية محدودة، سجل تجاري رقم (1010171953) لطلبات شراء مادة البولي بروبيلين مع مصنع شركة الأقمشة الصناعية غير المنسوجة، شركة ذات مسؤولية محدودة، سجل تجاري رقم (2055014696) وهي شركة تابعة لشركة الخفرة القابضة التي يملك فيها المهندس/مبارك بن عبدالله الخفرة حصصاً بشكل مباشر. علماً بأن إجمالي قيمة الشراء خلال العام المالي المنتهي بـ 2022/12/31م تبلغ 19.146.006 ريال، ولا توجد أي شروط تفضيلية.

2- إبرام أحد الشركات التابعة لشركة التصنيع الوطنية، وهي شركة التصنيع الوطنية لتسويق البتروكيماويات، شركة ذات مسؤولية محدودة، سجل تجاري رقم (1010171953) لطلبات شراء مادة البولي إيثيلين، مع شركة الصناعات التحويلية المحدودة، سجل تجاري رقم (4700015588) وهي شركة تابعة لشركة الشاعر للتجارة والصناعة والمقاولات والتي يملك الدكتور/ طلال بن علي الشاعر حصصاً فيها بشكل مباشر. علماً بأن إجمالي قيمة الشراء خلال العام المالي المنتهي بـ 2022/12/31م تبلغ 21.890.736 ريال، ولا توجد أي شروط تفضيلية.

ونؤكد للسادة المساهمين الموقرين أن المعاملات الموضحة في هذا البيان تمت مراجعتها واعتمادها من قبل نائب الرئيس للشؤون المالية والرئيس التنفيذي للشركة ومجلس إدارة الشركة.

وعليه، يرغب مجلس إدارة الشركة في عرض هذه التعاملات على السادة المساهمين تمهيداً للحصول على موافقة الجمعية العامة لمساهمي الشركة عليها، وذلك تماشياً مع أحكام المادة (71) من نظام الشركات.

مع خالص التحية،

رئيس مجلس إدارة شركة التصنيع الوطنية

مبارك بن عبدالله الخفرة

المحترمين

إلى السادة المساهمين
شركة التصنيع الوطنية
(شركة مساهمة سعودية)

تقرير تأكيد محدود حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة إلى المساهمين في شركة التصنيع الوطنية

قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق للمعاملات والعقود مع الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والخاصة بشركة التصنيع الوطنية ("الشركة") المعد من قبل الإدارة والمعتمد من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة للمعايير الموضحة أدناه لكي تتماشى مع متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات ("التبليغ").

الموضوع

إن موضوع ارتباطنا للتأكيد المحدود هو التبليغ المعد من قبل إدارة الشركة والمعتمد من رئيس مجلس الإدارة كما هو مرفق بهذا التقرير المقدم لنا.

المعايير

إن المعايير المطبقة هي متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات القديم الصادر عن وزارة التجارة في (٢٠١٥م - ١٤٣٧هـ) ("نظام الشركات القديم") والتي تنص على أنه في حال وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال أو العقود المبرمة لحساب الشركة مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس")، فإنه يجب الإبلاغ عن هذه المصالح لاعتمادها من قبل الجمعية العامة للشركة، ويجب على عضو المجلس أن يبلغ المجلس بتلك المصالح وإعفاء نفسه من التصويت في المجلس للموافقة على تلك الأعمال أو العقود وأن يقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بأية أعمال أو عقود والتي يكون لدى عضو المجلس مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد التبليغ وفقاً للمعايير والتأكد من اكتمالها. تتضمن هذه المسؤولية أيضاً، تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد التبليغ بشكل خالي من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

آداب المهنة وإدارة الجودة

التزمنا بمتطلبات الاستقلال الواردة في للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") المتعلق بارتباط التأكيد المحدود في المملكة العربية السعودية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

تطبق الشركة المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم (١)، كما هو معتمد في المملكة العربية السعودية، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة، بما يتضمن سياسات أو إجراءات موقفة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج تأكيد محدود حول التبليغ بناء على الإجراءات التي قمنا بتنفيذها والأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل)، "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا لفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن الشركة لم تلتزم بمتطلبات المادة رقم ٧١ من نظام الشركات القديم عند إعداد التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على اجتهادنا، وتتضمن تقييم المخاطر مثل إخفاق الأنظمة والضوابط الرقابية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. عند القيام بتقييم المخاطر، نأخذ في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بالالتزام الشركة بمتطلبات المادة رقم (٧١) من نظام الشركات القديم عند إعداد التبليغ. تتضمن إجراءاتنا القيام بفحص على أساس اختياري للأدلة المؤيدة للأنظمة والرقابة المتعلقة بإعداد التبليغ وفقاً للمادة (٧١) من نظام الشركات القديم.

باعتمادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها تعد كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا للتأكيد المحدود.

ملخص العمل المنجز

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود على التزام الشركة بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات القديم عند إعداد التبليغ:

- مناقشة إدارة الشركة حول عملية الحصول على الأعمال والعقود المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة سواء مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة والتي تتضمن قيام عضو المجلس بإبلاغ المجلس بتلك الأعمال والعقود المبرمة مع الشركة والتي له مصلحة فيها، سواء مباشرة أو غير مباشرة وإيضاً إعفاء نفسه من التصويت في المجلس على القرار الصادر بهذا الخصوص في اجتماعات المجلس.
- الحصول على التبليغ المرفق ("الملحق أ") الذي يتضمن قائمة بجميع الأعمال والعقود المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.
- فحص محاضر اجتماعات المجلس التي تشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة المعني بإبلاغ المجلس بتلك الأعمال والعقود التي أبرمها عضو المجلس خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢؛ وأن عضو المجلس قدم قام بالفعل بإعفاء نفسه من التصويت على القرار الصادر بهذا الشأن في اجتماعات المجلس.
- فحص التأكيدات التي تم الحصول عليها من أعضاء المجلس المعنيين حول الأعمال والعقود المنفذة من قبل أعضاء المجلس سواء مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، والحصول على تأكيد من أعضاء المجلس الآخرين بعدم وجود أي أعمال أو عقود مع الشركة خلال نفس العام.
- اختبار توافق الأعمال المدرجة والمفصّل عنها في الإيضاح رقم (٣٩) حول القوائم المالية الموحدة المراجعة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م مع الأعمال والعقود المدرجة في التبليغ.

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات القديم لقيود ملازمة، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يجوز الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد علميات الغش والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

ويُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب المعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الكافية الملائمة محدودة بشكل مخطط له مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على مستوى أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نندي رأي مراجعة أو فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة حول إعداد التبليغ.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، ولا يجب أن يعتد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ تغيير على الأنظمة والرقابة يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الأعمال المبينة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن الشركة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات التي تنطبق من المادة (٧١) من نظام الشركات القديم عند إعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

تقييد الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة الشركة فقط وذلك لمساعدة الشركة ورئيس المجلس للوفاء بالتزاماتهم للتقرير إلى الجمعية العامة بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات القديم. لا يجوز استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه على أي أطراف أخرى، باستثناء وزارة التجارة وهيئة السوق المالية ومساهمي الشركة، أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه دون الحصول على موافقتنا المسبقة.

برايس ووترهاوس كوبرز



بدر ابراهيم بن محارب
ترخيص رقم ٤٧١

١٣ شعبان ١٤٤٤ هـ
(٥ مارس ٢٠٢٣)